

المجلد: 09 / العدد 01 / جوان (2025)، ص.ص. 62-74.

التجديد في منهج الترتيب النحوي عند ابن مالك- دراسة في شرح التسهيل-

Renewal in the Method of Grammatical Organization by Ibn Malik: A Study in CHARH TASHIL

قندوز محمد

باهي مراد *

guendouz mohamed22@gmail.com

mourad.bahi@univ-sba.dz

جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس

جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس

مخبر تجديد البحث في تعليمية اللغة العربية- جامعة الجيلالي اليابس-

(الجزائر)

(الجزائر)

تاريخ النشر: 2025/06/02

تاريخ القبول: 2025/04/09

تاريخ الاستلام: 2025/01/01

ملخص:

يعرض هذا البحث إلى الحديث عن أهمية الترتيب في العلوم؛ وأخص بالذكر علم النحو الذي نشأ نشأة فطرية، ثم تطور عبر مراحل في عصور وأقطار مختلفة، وتحملت طبقة عن أختها حتى بلغنا في نضجه وتماجه، ثم تجاوز ذلك النضج حده فبلغ درجة الاحتراق، وما ساء بعضهم جنون النحو، فتداعى إليه من يعقله ويرده إلى صفائه، كلٌ يجتهد في مضماره وفيما يحسنه، سواء أكان ذلك الاجتهاد في المنهج وطريقة التفكير وأسلوب عرض المادة النحوية واستقراءاتها وتحليلها، أو كان في المادة نفسها. وقد ظهرت فائدة الترتيب في سهولة وضعه وفخ على التأس وقرئت عليهم مأخذة فتداولوه، فكان ابن مالك من خير من فعل ذلك.

كلمات مفتاحية: تجديد- تيسير - نحو - ترتيب- ابن مالك.

Abstract:

This research discusses the importance of organization within scientific disciplines, specifically focusing on the field of Arabic grammar (Nahw). Arabic grammar initially developed in a natural, intuitive way, then evolved through various stages across different eras and regions. Each generation built upon the work of the previous one until it reached us in a refined and complete form. However, this maturity sometimes crossed into excessive complexity—referred to by some as the "madness of grammar"—prompting reformers to bring it back to its simplicity and clarity. Each scholar contributed through their expertise, whether by innovating in methodology, reasoning, or in presenting and analyzing grammatical material, or even by refining the material itself. The benefits of an organized structure in grammar became evident as it made learning more accessible, lightening the burden on learners and making its concepts more approachable. This ease of access led to wider adoption, with Ibn Malik exemplifying one of the most notable contributors to this goal.

Keywords: renewal, simplification, grammar, organization, Ibn Malik.

- مقدمة:

لم تكن الفوضى قط طريقاً للوصول والبناء، وإنما انتُهج التنظيم ربحاً للجهد والوقت، وأحوج الناس إلى ذلك العلماء مع مؤلفاتهم وطلابهم؛ لأنهم هم مشاعل الحضارة. ولم يكن علم النحو بدءاً من ذلك، فقد اختط أهله لأنفسهم منهجاً في الترتيب يجعل الأمر أيسر. وقد دأب النحاة على تحري التجديد العلمي في التقعيد النحوي طلباً للتيسير منهجاً وتطبيقاً، وتحملوا ذلك كبراً عن كابر، يرثه من كل خلف عدوله حتى استقام هذا العلم الشريف على سوقه. وللمنهج خطره لما فيه من فائدة على العلم والمتعلم على حدٍ سواء والعكس. فضلاً عن أثره في نتائج البحث.

وكان ابن مالك أحد أئمة النحو؛ وقد بلغ تلك الإمامة بشخصيته الجريئة، ومنهجه الذي تبلور في بيئات شتى، حيث عاش معلماً دائماً التفكير في انتاج أيسر السبل وأخصرها لبلوغ عقل الطالب وقلبه؛ ليصل به إلى الملكة في أسمى غاياتها. وقد فرضت عليه العقبات أثناء الدرس مراجعة حثيثة في طريقة عرض المادة النحوية فضلاً عن تحليل المسائل بشواهدا وتعليلا. لذلك أولى المنهج اهتماماً بالغاً، وأخطر ما فيه مراعاة الترتيب والتنظيم.

الإشكالية: ما الجديد المنهجي الذي جاء به ابن مالك في الترتيب النحوي؟ وما أثر ذلك؟ وعوائده؟ والأهداف التي يحاول هذا البحث بلوغها أهمها:

- تسليط الضوء على جهود ابن مالك ولا سيما في شقها المنهجي أعني الترتيب.

- طريقة تعامل ابن مالك مع المادة النحوية، وأثره فيمن جاء بعده.

المنهجية المتبعة أن جعلت البحث من ثلاثة محاور رئيسية؛ فأما المحور الأول فقد جاء في ترجمة ابن مالك والتعريف بكتابه شرح التسهيل على وجه الاختصار، وأما المحور الثاني فجاء في تعريف الترتيب وتحديد بعض فوائده النفسية والعلمية. وجاء الثالث للحديث عن مظاهر الترتيب ووجه التجديد فيه تصنيفاً وتبويباً للأحكام والمسائل. مستقرباً بعض الناذج مع تحليلها بما يوافق المراد.

- المحور الأول: ابن مالك وكتابه شرح التسهيل

أولاً- ترجمة ابن مالك⁽¹⁾:

1- **نشأته ورحلته:** ولد بجَيَّان⁽²⁾ ونشأ بالأندلس؛ ثم هاجر إلى المشرق بسبب الأوضاع السياسية، وطلباً للعلم، "ارتحل إلى حِماة من بلاد الشام، ونشر بها علماً جماً، ثم استوطن دمشق".⁽³⁾ التي كانت محوى الأفئدة وقتئذ.

2- **شيوخه وتلامذته:** من شيوخه: ثابت بن خيار، والشلوبين، والعلم السخاوي، وابن يعيش، وابن الحاجب. وقد تكاثر عليه الطلبة يدرسون مصنفاته وغيرها، فتخرج به جماعة؛ أشهرهم: ابنه بدر الدين، وابن أبي الفتح البجلي، وابن جَعَوَان، وابن أبي حرب، والنَّوَاوي، وابن جماعة، والشهاب الشاغوري.

3- **منزله العلمية:** كان من أعلم الناس بالقراءات وعللها، وبالنحو واللغة وفنون الأدب، يجلس بمشيخة الإقراء بالعادلية، ويقول: "القراءاتِ القراءاتِ، العربية العربية"، ثم يدعو ويذهب، ويقول: "أنا لا أرى ذِمَّتِي تَبْرَأُ إِلَّا بِهَذَا".⁽⁴⁾ فيظهر حرصه على التعليم لتبرأ ذمته. وكان آية في الحديث؛ فسمِعَ وَحَدَّثَ. وقرأ اليونيني - وهو من كبار رواة صحيح البخاري - عليه تصحيحاً، وسمِعَ منه ابن مالك. وأما اللغة فقد كان إليه المنتهى، حتى قُدِّمَ على صاحب القاموس.

4- **منهجه النحوي وشخصيته:** منهج ابن مالك في التسهيل هو مذهب يقوم على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها، مع ميل واضح إلى الحياد والتيسير وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد.⁽⁵⁾ نظر في النحو نظر المجتهدين، فهو يعرض الحكم، ويناقش أدلته مناقشة متحرراً من التعصب لمذهب أو شخص، مبتعداً عن التكلف في التأويل، والتعقيد في إيراد الدليل.

5- **مؤلفاته ووفاته:** تنوعت مصنفات ابن مالك لأنه اتقن أكثر من فن؛ فأحمد فيها فكره وجسمه. وأشهر مؤلفاته

في النحو: الكافية الشافية وشرحا، والخلاصة، والتسهيل وشرحه، وشواهد التوضيح. وعمدة الحافظ وشرحه.

توفي بدمشق في شعبان سنة (672هـ) عن اثنين وسبعين عاماً، وصلي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون.

ثانياً: كتاب شرح التسهيل

1- **منزله:** من الكتب العالية، فقد كان مرقاة لما دونه إلى عل كالكتاب والمقتضب؛ لذلك حظي بعناية العلماء

يُشرحونه ويُحشُون على شروحه. قال الصفدي عن شيخه أبي حيان: "والتَّزَمَ أَلَّا يُقَرَّرَ أَحَدًا إِلَّا إِنْ كَانَ فِي سَبِيلِيهِ أَوْ فِي التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ أَوْ فِي تَصَانِيفِهِ." (6) فبرغم شدة تحامله عليه أثنى على التسهيل فقال: "أبدع كتاب في فنه ألف، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صُيِّف." (7) لأن ابن مالك كان شديد العناية به تحريراً؛ مولعاً به تهذيباً حتى "اعترف بجَلَالِ قَدْرِهِ الْأُسْتَاذُونَ، وَاعْتَرَفَ مِنْ زُلَالِ بَحْرِ الْمُتَقَادُونَ، وَشَرَحُهُ." (8) وكتب ابن عقيل، وابن هشام، والأزهري، أبي حيان، والسيوطي وغيرها عالة عليه، وهذا سبب كثرة شروحه.

2- **شروحه:** أهمها شرح المرادي، والتذيل والتكميل لأبي حيان، والمساعد لابن عقيل، وشفاء العليل للسلسيلي وتعليق الفرائد للذمالمي، وتهديد القواعد لناظر الجيش، وإيضاح السبيل للمسمين الحلبي، وموصل التبيل لخالد الأزهري.

- **المحور الثاني: الترتيب معناه وثمرته:**

أولاً- تعريف الترتيب:

- 1- **لغة:** الرتبة، والمرتبة المنزلة (9).
- 2- **اصطلاحاً:** جعل الأشياء بحيث يطلق عليهما اسم واحد ويكون لبعضها نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر. (10)

ثانياً- ثمرة الترتيب وفائدته:

- أ- **الجانب النفسي:** لا يخفى ما لهذا الجانب من أثر على طالب العلم؛ فمنها:
 - تسهيل المراجعة والبحث: فآفة العلم النسيان، وإذا صعب الاسترجاع أصاب الطالب آفة أشد وهي السأم التي تورث الاستسلام، وصفة الطالب الجاد إدمان المراجعة والنظر في الكتب، وقد تكون أفيد من القراءة المترسلة.
 - إذا ختم الطالب باباً حصل له **النشاط** للآخر، ففيه زيادة همة.
 - تجنب التشتيت والفوضى فيها أخطر عقبات العلم المؤدية إلى التيه والنسيان. وتفت في عضد الطالب وتثبط من همته وعزمته. فهو عامل نفسي قوي قبل الحديث عن الجانب العلمي الإدراكي فيترك العلم جملة.

ب- جانب التحصيل العلمي: تبنى العلوم بالتراكمية عبر الزمن؛ وإنما السيل اجتماع النقط، ومن ثمار الترتيب:

- تخلص العلوم بعضها من بعض وتميز الأصوات من الصرف من النحو والدلالة: فقد كانت مصنفات الأوائل مزيجاً من علوم متعددة فتجد في الكتاب مثلاً النحو، والصرف، والدلالة، والأصوات
 - أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل، بحيث إذا أراد الطالب مراجعة مسألة طالع بابها فقط فيسهل عليه الأمر ويتجنب اختلاط المسائل ببعضها، يعني: من حيث جمع النظر إلى نظيره.
 - المناسبة: أي ربط السابق باللاحق بما ينسجم بينهما، فتكون المسألة كسلك تتنظم درره لتعرف كلا منها.
 - حسن الاستيعاب: وقد اعتنى بأن يكون ترتيب الأبواب والفصول ترتيباً منطقيّاً؛ بأن تُسلم كل باب إلى ما بعده أو يكون بينهما علاقة تناسب.
 - تحقيق المسائل وضبط الخلاف: عند المتخصص المحقق فيكفيه الاطلاع على آخر الأبواب عند الخلاف.
 - انضباط الفكر: بإدراك الترتيب فتنظر النتيجة في انتظام الأبواب على نسق سلس ينساب في العقل والذهن.
- وقد جمع الذماميني تلك الفوائد في شرحه على تسهيل ابن مالك، وإن كان قد عناه ابتداءً، فقال: "وَأَمَّا يَفْعَلُ الْمُصَنِّفُونَ ذَلِكَ تَسْهِيلًا عَلَى الْأَفْهَامِ وَضَبْطًا لِلْأَحْكَامِ، لِئَلَّا تَنْتَشِرَ فَيَعْسِرَ تَحْصِيلُهَا." (11) فالضبط من المعلم تسهيلاً للفهم؛ متجنباً في ذلك كله انتشار المسائل الذي يورث عسر التحصيل الذي يفضي هو بدوره إلى الاستسلام.

المحور الثالث: مظاهر الترتيب في فكر ابن مالك:

أولاً: الترتيب في التأليف:

- 1- **شرح أو اختصار مصنفات غيره:** حال المبتدئ النسيج على المنوال ثم التحرر، فإن لم يكن له إلا الجمع والتأليف لكفى فهو حدث السن. فهذا ترتيب لم يبدعه ولم يصنعه بل فرضته البدايات، ولكننا نلحظ إليه باعتبار المرتبة وقد لا يكون ابن مالك مبدعاً في هذا المرحلة من حياته العلمية أولى خطوات الشادي. فكان من أوائل ما شرح في

شبابه الجزولية⁽¹²⁾، قال القفطي: "وشرحها شات نحوي من أهل حيتان من الأندلس متصدّر مجلب لإفادة هذا الشأن، فَجَمَعَ بَعْضُ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُمْ مِنْ شَرَاهَا وَأَحْسَنَ فِي الْإِيْجَازِ".⁽¹³⁾ فقد ذكر القفطي ابن مالك بالوصف ولم يذكر اسمه لقلة اشتباهه وقتئذ، ولعل الدافع إلى شرحها فضلاً عن إيجازها أنه سعى إلى إظهار علم أهل الأندلس بين المشاركة. وقد لخص أيضاً ونظم متونا منها المفصل للزمخشري؛ نظمه في "المؤصل في نظم المفصل" لم يكن الإبداع فيه في المادة بل في طريقة عرضها، ثم شرح المؤصل في "فك المنظوم وسبك المختوم"

2- المتن قبل الشرح: تلك طريقته الفريدة التي تقوم على وضع المقدمات الموجزة ابتداءً، ثم يعقبها بشروح ميسرة. فبعد أن نظم "الكافية الشافية" أردفها بشرح "تخف معه المثونة، وتخف به المعونة"⁽¹⁴⁾ واستغنى به عن شرح الخلاصة لأنها بعضها. وكذلك فعل مع "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". و"عمدة الحافظ وعدة اللافظ". والمصنفات بين مختصر وكبير بحسب الفئة المرادة من طلبة العلم. ولكن قد يطرح إشكال وهو أنه من المعلوم أن ابن مالك كان يؤلف المختصرات ثم يشرحها، ولأن الأمر في هذا الباب فيما أعلم- إما أن يكون شرحه من نفسه، وإما أن يكون طلباً من التلاميذ أو العلماء وإما أن يكون هدية إلى حاكم، فهل كان هذا الفعل لمنهجة اختطها في ذهنه؟ أم إنه كان يؤلف المختصر للحفاظ ثم يشرحه لطلبته في العادلية؟ ولكن لم يصلنا شيء من كتابة طلبته أو أماليه؛ لأن ظاهر كلامه في مقدمات شروحه أنه كان يضع الشروح بعد طلب من الطلبة أو الأدباء أو الألباء. أو يعتمد تأخير الشرح للتعطش عند الطلبة حتى إذا ما جاء الشرح أقبلوا عليه بشغف. وقد اشتد التنافس في حفظ المنظومات، وكان للنثر حظه أيضاً، لذلك فقد وضع ابن مالك التسهيل للحفاظ ثم شرحه؛ ففي النثر توسع وتحقيق، وإبداع في التعريفات لا نجده في النظم لضيقه وتقيد بالوزن.

3- بين البسيط والمقصد: تنوعت مصنفات ابن مالك النحوية بين نظم ونثر ومختصر ومطول، مراعيًا أمزجة الطلاب، يروم العلم وإدراك الملكة بكل ما يستطيع، نرى ذلك جلياً في قوله: "إِنِّي اسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ نَظْمِ الْمُؤْصَلِ فِي تَصْنِيفِ كِتَابٍ يُحِيطُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ بِمَا يَسْتَقْصَرُ فِي تَخْلِيصِهِ أَكْثَرُ الْمَطَوَّلَاتِ، وَيَسْتَطَالُ فِي تَلْخِيصِهِ الْمُخْتَصَرَاتِ، لِيَمَّ مَا نَوَيْتُ مِنْ إِعَانَةِ الْأَذْيَاءِ بِالْإِيْجَازِ، وَجَمْعِ الْمُتَفَرِّقَاتِ بِالضُّوْبِاطِ الْكَلِمَاتِ الْقَرِيبَةِ الْمُتَنَاطِلِ، لِيُؤْمِنَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّامَةِ، إِذِ الطَّبَاعُ يَخْتَلِفُ، فَرُبُّ مَدْرَكٍ يَتَبَسَّرُ لَهُ الْإِدْرَاكُ بِالنِّظْمِ أَكْثَرُ مِنْهُ بِالنَّثْرِ، وَرُبُّ مَدْرَكٍ يَخْلَافُ ذَلِكَ، فَارْدَتْ أَنْ تَشْمَلَ الْإِعَانَةُ عَلَى الصَّنْفَيْنِ".⁽¹⁵⁾ فهي محاولة لعلاج آفات المصنفات في ذلك العصر، يتبين بها تميز ابن مالك بأهم صفة من صفات المعلم؛ وهي مراعاة الفروق بين الطلبة وهو ما ساء اختلاف الطبائع. وبه ندرك السر في التنوع. وهذا لا يبيح مجالاً للطلاب إلى الملل أو الترك. والتدرج عنده نسبي أي أنه لم يبدأ من السهل إلى الصعب إلا ما كان بين متن وشرحه. بمعنى أنه ما صنف للمبتدئ قبل المنتهي، فالكافية الشافية سبقت الخلاصة، وشرح التسهيل صنف قبلها، لأنه أحال إليه فيها واصفاً إياه بالكتاب الكبير؛ مما يدل على أنه كان كاملاً. وإحالته إليه بقوله: "وَقَوْلُ الْخَلِيلِ هُوَ الْخِتَارُ عِنْدِي؛ وَبَسْطُ الْإِحْتِيَاجِ لِذَلِكَ مُسْتَوْفٍ فِي شَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ".⁽¹⁶⁾ أي أن شرح التسهيل أوسع وأوعى من شرح الكافية الشافية. وقوله في باب الابتداء -بعد ذكر بعض أقوال العلماء في رافع الخبر: "والأول قول سيبويه وهو الصحيح والاستدلال على صحته، وضعف ما سواه فيفتقر إلى بسط؛ وهو أليق بكتابي الكبير فمن أحب الوقوف عليه فليسارع إليه، وقد ذكر مستوفياً".⁽¹⁷⁾ فالإحالة على شرح التسهيل في سياق ذكر الخليل وسيبويه تنويه بمنزلته التي تليق بالتوسع في ذكر آرائها. وهي في شرح الكافية الشافية إلى ما في شرح التسهيل، وقد ذكر مستوفياً؛ كل هذا يدل على أنه سابق لشرح الكافية الشافية، ويشهد لذلك وصف المصنف له بالكبير، ولما جاء فيه بالاستيفاء. وخلاصة القول أن ابن مالك وإن لم يتحرر الترتيب أثناء التأليف؛ إلا أنه أرشد إليه عند الطلب، لأنه محقق وعادة المحققين العمل على مصنفين في الوقت نفسه.

ثانياً- منهج ابن مالك في الترتيب في التبويب:

1- تعريف الباب والفصل:

الباب لغة: هو في الأصل مدخل، ثم سمي به ما يتوصل إلى شيء.⁽¹⁸⁾
اصطلاحاً: طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد؛ وقد يُسمَّى به ما دلَّ على مسائل من صنف واحد.⁽¹⁹⁾ فهي المجموعة التي توصل إلى مسائل من فرع من فروع العلم، وهي ما تضمنه من أحكام للمسائل النحوية.

وأما **الفصل** فهو ترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص بها، كالفصل الذي يذكر في باب الفاعل متضمناً للمواضع التي يجب فيها تقديمه مثلاً، فهو أخص من مطلق الباب، وربما يذكر فيه أشياء خرجت عن القواعد وشذت عن النظائر وعسر انقيادها لأزمة الضوابط. وترجموه بالفصل لأنه قاطع لما فيه عن الاختلاط بغيره.⁽²⁰⁾ والحاصل أن المعنى الاصطلاحي سواء للباب أو الفصل علاقة بمدخل العلوم وتفصيلاتها.

2- التبويب عند القدماء: كان الأوائل يقيدون من غير ترتيب مازجين بين اللغة والنحو ثم اتجهوا إلى التبويب والتصنيف والتقسيم؛ كلٌ بمنهجه، فمنهم من صنف المادة اللغوية بحسب الموضوع مثل النبات والشجر والإبل والخيل وأخرها في شكل رسائل منفصلة. ومنهم من اتجه إلى الشعر يرويه ويشرحه.⁽²¹⁾ فكانت تلك إرهافات وبدائيات. وأما النحو فقد تأخر البحث فيه عن جمع المادة اللغوية لسبق هذا الأخير على الوصف والتحليل، وكان كتاب سيبويه أول مدونة نحوية؛ والتي يعد الترتيب أحد أركانها؛ بغض النظر عن صفته وطريقته، وقد وصف شوقي ضيف منهج سيبويه والسر في التبويب عنده فيقول: "كأنه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفاً جامعاً، يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة".⁽²²⁾ بيد أنه كان متداخلاً المواضيع والأبواب فيجد الطالب فيه عنتاً في البحث والمداينة. فكثيراً ما كانت تترج البحوث ببعضها؛ فتجد فيه علم الأصوات والصرف والنحو والدلالة بشقيه في جانب الألفاظ وهو علم المفردات أو المعاني وما تعلق بالمهجات العربية، والقراءات المختلفة.

وفي القرن الثالث ظهر التبويب التفصيلي؛ واستمر حتى بلغ الغاية في التنفن في الترتيب، تمثل في كتاب "المنصف" لابن جني الذي شرح فيه تصنيف المازني، قال في مقدمته: "هذا كتابٌ أشرح فيه كتاب المازني في التصنيف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله".⁽²³⁾ فأظهر سبب الشرح بتمكين الأصول وهي المصادر والقواعد، وترتيب الأبواب والفصول بما يعين على ربط المسائل. والباء في قوله: "بتمكين" للاستعانة، أي أن الدافع إلى هذا الشرح هو التيسير. وأما ابن السراج فقد أعاد النظر في الترتيب، وعدّ كتابه الأصول في النحو "أول كتاب جمع أصول العربية معتمداً على كتاب سيبويه؛ مختصراً مسائله؛ مرتباً أبوابه أحسن ترتيب" ⁽²⁴⁾ فهذه بحثاً علمياً مقارناً بين ما جاء فيه وبين ما أخذ له وعليه من شروح واستدراكات في "تصنيف" المازني، و"المقتضب"، وفي كُتب الأخفش والكوفيين.

3- الجديد في ترتيب الأبواب عند ابن مالك: جرت عادة المصنفين أن ييؤبوا بناءً على حكمة استقرت بعقولهم وعلى حسب مذاهبهم ومشاربهم، وهم يتفاخرون ويتنافسون في الإبداع في التبويب، لأنهم يعلمون أهمية ذلك في التقعيد؛ وفي تحصيل الملكة بالفن المدروس، بالترتيب المنطقي البنائي في عقل الطالب، تلك الملكة التي إذا لم تجد طريقاً سالكا زالت على الجملة. وكان لا بد عليهم من تشخيص هذا الداء العويص أعني الخلط. فهذه أولى الخطوات في التجديد والتيسير؛ لأنه خريطة الكتاب في متاهة المسائل وتداخل المباحث، ثم وصف العلاج بعد ذلك. فمنهم من رتب بحسب:

الوظيفة في التركيب، فالكلمات في العربية تقع مبتدأً، وخبراً، وفاعلاً، ومفعولاً، وحالاً، وقيماً وغير ذلك؛ ثم لابد من التعرض إلى موضوعات ممهدة أو مكّلة بما يتطلبه البحث وتقضيه ضرورة الاستقراء والتحليل. وهي أقدم طريقة نجدها في الكتاب والمقتضب.

نوع الكلمة فجعل باباً لكل من الأسماء، والأفعال، والحروف، وختم بالمسائل المشتركة؛ كما في المفصل للزمخشري لأنه يرى مع من تبعه كابن الحاجب أن الفاعل هو أصل المرفوعات. ومنهم من رتبها بحسب **حركات الإعراب والبناء:** في مؤلفات ابن السراج.

العمدة والفضلة⁽²⁵⁾ كالسيوطي الذي قال: "وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حَدُوث فيه خذو كتب الأصول".⁽²⁶⁾ أي أي أنه سبق النحاة في هذا المنهج. وهذا دليل بأن ذلك لم يقتصر على اللغة وعلمها، بل كان الاجتهاد فيه عند كافة أهل العلم فقهاء ومحدثين وأصوليين؛ لأن البيئة العلمية والحضارية واحدة، وتجد العالم كالسيوطي موسوعياً فقيهاً نحوياً أصولياً؛ فلا غرابة أن يتأثر علم بآخر. وابن مالك السابق للسيوطي والمؤثر فيه كان من رواد هذا المنهج أعني العمدة والفضلة وإن خالفه السيوطي نسبياً - قال في مقدمة التسهيل: "هذا كتابٌ في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله مستوفياً على أبوابه وفصوله".⁽²⁷⁾ علق ناظر الجيش قائلاً: "مستوفياً أي غير تارك شيئاً، أخذها كلها بكلمها"⁽²⁸⁾ وأصل الشيء ما ينبني عليه ذلك الشيء، والأصول القوانين وهي الأمور الكلية المنطبقة على جزئياتها. ولم يكن يبرز قدرته

على التوبيخ، بل نجده في كل باب يقسمه تقسيمات دقيقة، ومن ثمَّ يجمع الباب الواحد أشتاتا متفرقة هي الفصول. وقد حرص على ترتيب الأبواب وتناسبها مما يؤكد اهتمامه بهذا الأمر ما نجده من اختلافات يسيرة في الترتيب بين بعض كتبه؛ لأنه يراجع ترتيباته ويتلافى بعض السلبات فيها بحثا عن الأفضل.⁽²⁹⁾ وقد كان ناظر الجيش وكثير من الشراح حريصين على استظهار حكمة ابن مالك في المناسبة بين الأبواب والفصول والفروع.

فيبدأ بمقدمات الأبواب ثم الفصول التمهيدية، ثم يدخل في صلب المسائل بأحكامها. ونجده يحافظ على ترتيبه في غالب مصنفاته بشيء من التغيير، فالخلاصة قريبة من التسهيل من حيث المنهجية والترتيب، ونرى الشاطبي - وهو الأصولي المحقق دقيق النظر - يشير إلى ذلك قائلا: "قد فاقت ألفية ابن معط بأوصاف حسان كتحقيق الأبواب، وتصحيح القوانين والثبوتية بشروطها ... مع ترتيب مُحكم لموضوعاتها."⁽³⁰⁾ فهو اجتهد ومحاولة جريئة للتبويب والترتيب، تنظيماً وتنسيقاً. فسر تبويه وتقسيمه لكتاب التسهيل ظهرت فيها الدقة في التوبيخ، والعناية بذكر الفروع مناسبة تحت أصولها. مال ابن مالك إلى الابتكار، فقد قسم سبويه كتابه إلى أبواب، والزحشري قسمه إلى فصول في كتابه المفصل، وكذلك فعل ابن الحاجب في كافيته، وهذه الكتب من أهم كتب النحو السابقة لابن مالك، نجده يستعمل المصطلحين كليهما، فجعل "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها. كما نجده يهيج في ترتيب أبوابه منهجاً تعليمياً يعتمد على المناسبة والارتباط. ومن هنا ندرك الحكمة في أن جعل التسهيل أول الأمر نثراً ثم شرحه... والأصل في التأليف النثر وجعل التسهيل مختصراً اقتصر فيه على السير لإقامة الترتيب، وإحكام التوبيخ، إذ لو أطال لاختلطت أبوابه، ولوقع عكس ما أراد إصلاحه. وأبواب التسهيل أضبط وأشدّ تنقيفاً من الخلاصة. وأما شرح التسهيل فإنَّ منزلته تكمن في ترتيبه لأبواب النحو ترتيباً لما يسبق إليه. وتمثل قيمته في "هذا الترتيب الذي لا نجده عند غيره"⁽³¹⁾ والمناسبة بين الأبواب والفصول لعله استقرت في عقل المصنف مما تكون سبيلاً إلى التيسير على الطالب في البحث والمذاكرة فسر تبويه وتقسيمه حسن العبارة، جلي التوبيخ؛ سهل الأخذ إذ لم يترك في تبويه هذا حقاً من المناسبة في التوبيخ إلا قضاءه. والظاهر أن اشتغال ابن مالك بالتدريس أكسبه خبر الطرق؛ لتكون مؤلفاته نافعة، فاستنبط المضللات وجمع المتفرقات وشرح الغامض من المسائل، وأحسن النظم والترتيب.

وقد قام بعض المعاصرين باستخلاص ما تحدث عنه الزجاج من أحكام النحو وقواعد، وتقسيم ما ورد من ذلك في فصول نحوية مرتبة بحسب الترتيب المشهور بين النحويين في هذا العصر، وهو ترتيب ألفية ابن مالك وشروحه، فجاءت هذه القواعد والتوجيهات ... وذلك يسهل للباحثين معرفة رأيه ومذهبه في كل مسألة بالرجوع إلى الفصل الذي تورد فيه.⁽³²⁾ قال عباس حسن منوها بمنهج ابن مالك: "وإنما أثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده؛ ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيوعه أكثر ملائمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعلم."⁽³³⁾ ولأنه الأيسر لبلوغ المراد وتمام الإدراك للاتساق وانتظام الفكر والفكر في توالي المسألة مع ما يجانسها ولا ينافرها. وذاك مراد ابن مالك في جعل مصنفه أبواباً وفصولاً فجعل "الباب" لرؤوس المسائل، و"الفصل" لما يندرج تحت تلك المسائل ويتفرع عنها. فالغرض التيسير بجمع شتات المسائل التي ينتج عنها شتات الأفكار والأذهان مما يسبب الإحباط لدى المتعلم، وهذا مراد ابن حزم عندما قال: "فإن الشيء إذا ضمَّ إلى شكله وقُرِّنَ بظهيره سهل حفظه؛ وأمكن طلبه؛ وقُرِبَ مُتَنَاقِلُهُ؛ وَوَضَحَ خَطُّهُ مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ بِهِ، وَلَمْ يَتَعَنَّ الْمُخْتَصِمُونَ فِي الْبَحْثِ عَنْ مَكَانِهِ عِنْدَ تَنَازُعِهِمْ فِيهِ."⁽³⁴⁾ وهو مفيد للطالب، والباحث، والراد، والمناظر. ف"إن محاولة تبسيط قواعد النحو العربي لا تتأتى إلا بواسطة حذف بعض تقسيماته أو أبوابه؛ أو إدماج بعضها في بعض"⁽³⁵⁾ وهذا الذي فعله ابن مالك بما يوافق عصره ولا يخالف أصول الأولين ومنهجهم. ومن مظاهر التجديد في الترتيب عند ابن مالك:

أ- **الأبواب التمهيدية:** وهي المباحث التي لا يتم ما بعدها إلا بإدراكها، فموضوع علم النحو هو الكلم العربي من حيث الإسناد والتركيب، لا حيث كونه مفرداً إلا من حيث التبع، وبه ندرك الحكمة التي جعلت النحاة يعرفون علم النحو بأنه: "علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناءً"، ولم يُقل: بأحوال مما يعرض للكلم بالتركيب، من الكيفية فيه ومن التقديم والتأخير وغيرها، والأصول هي القواعد الكلية التي تنطبق على جزئياتها كالفاعلية دلالتها الرفع والمفعولية النصب والإضافة الجر، وليدخل فيه العلم بما هو كالمقدمات له والأبواب التمهيدية التي لا يتم علم النحو ودلالة الإعراب

إلا بها، كالكلمة والكلم والإعراب والبناء وأنواعها، وأقسام المعارف والنكرات، "فإنها أصول يعرف بها الأحوال وليست علماً بالأحوال أنفسها".⁽³⁶⁾ أي أننا إلى باب المعرفة لم نكن قد دخلنا بعد علم النحو في جانبه التطبيقي العملي. وقال ابن عصفور في حد علم النحو بأنه: "العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي اختلف منها".⁽³⁷⁾ فهو علم به يعرف أحوالاً وأواخر الكلم العربية إفراداً وتركيباً. فالإعراب والبناء فرع عن تسلط العامل الجالب أو المؤثر. وقد بلغ عدد الأبواب التمهيدية أحد عشر باباً.

شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به⁽³⁸⁾: يتحدث ابن مالك عن الأجزاء التي يتألف منها الكلام؛ فعرف الكلمة والكلم والكلام وذكر أحكامها، فموضوع علم النحو الكلمات حال التركيب التي لا بد من تعريفها معرفة واضحة.

المعرب والمبني: أو علامات الإعراب والبناء؛ فالمنطق يقتضي بأن التصديقات -وهي الأحكام- تأتي بعد التصورات أي التعريفات، وهذا ما راعاه ابن مالك في شرح التسهيل. فبدأ بتعريف الإعراب لأنه الحكم الذي يدخل اللفظ، ثم تعرض للفظ الذي هو محل الإعراب، فرتبها بإعراب الصحيح الآخر ثم المعتل، اسماً ثم فعلاً ثم ما لا ينصرف من حيث الإعراب وليس من حيث الشروط والحالات فإن له باباً آخر خاصاً بذلك حتى يصل إلى إعراب المثني والجمع.

النكرة والمعرفة: ولنبداً بترجمة الباب؛ فابن مالك لا يترجم للأبواب إلا على أسس ومعان؛ فنراه تارة يقدم المعرفة وتارة يقدم النكرة، والسبب اختلاف النحاة في أيها أسبق وأشرف وأولى بالتقديم، فقد ذهب سيبويه والجمهور إلى أن النكرة هي الأصل، وعلموا ذلك بأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة، بخلاف المعرفة التي إن تقدمت فاعتبار الشرف. وأما هذا الباب فلما كان كثير من الأحكام النحوية تُبنى على معرفة النكرة والمعرفة، وكنا كثيري الدور في أبواب العربية⁽³⁹⁾ صدر ابن مالك كنبه بذكرهما بعد الإعراب، وفائدة الترتيب فقد يقع بعضها مبتداً وبعضها خبراً، أو تأتي بعده جملة تكون صفة أو حالاً فلا حل سوى إداركها، بل بإدراك مراتب المعرفة التي اجتهد ابن مالك في ترتيبها⁽⁴⁰⁾ فإن الحكم على حال أو صاحبها أو على نعت ومنوعته مفرداً كان أو جملة أو خبر ومبتدئه مبناه على التعريف والتشكير. وأن أكثر ما يحكم عليه من الكلام هذا معرب وهذا مبني، ولكن الفرق أن هذا معرفة وهذا نكرة هذا وصف للمفرد من حيث هو لا باعتبار كونه مركباً أو لا، وأما كون هذا معرب وهذا مبني هذا يكون بعد التركيب، والإسم بعد التركيب.

تسبيق العمد على الفضلات ثم ذكرها بينهما: جعل ابن مالك التوبيع على العامل بناء على العمد والفضلة ثم ما بينهما مقدماً العمد على الفضلات، وربما انجر بعض من أحكام هذه إلى أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف. و"لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ، ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه الفعل والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفرغ من المبتدأ ونواسخه - شرع في باب الفاعل".⁽⁴¹⁾ ثم أردفه بنائبه الذي يجري مجراه في كل ما هو له. ثم يخرج من المرفوعات إلى المنصوبات مرتباً الموضوعات بطريقة سلسلة يجد بها برزخاً لا تشعر فيه بالانتقال والقفز، بما يشبه حسن التخلص كما يسميه أهل الصناعة البلاغية. ونجد ذلك جلياً في باب الاشتغال الذي هو عبارة عما يتقدم فيه اسم ويتأخر عنه عامل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، في نحو قول الله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [ن: 39] فهو باب يتأرجح فيه الإعراب بين الرفع والنصب، أي أنه يكون في بعض أحكامه مرفوعاً وفي بعضها الآخر يكون منصوباً؛ بين وجوب الأول ووجوب الآخر جوازاً وترجيحاً. ولا بد من نظر معمق يسبقه.

وإذا بلغ باب المفعولات عند النصب المحض يستلها بالمفعول المطلق؛ والإطلاق سابق على التقييد عقلاً، وباقي المفعولات مقيدة بالباء واللام وفي ومع، ومن جهة أخرى لأن المفعول المطلق في الأصل مصدر والمصدر أصل الاشتقاق، فكان لزاماً تقديم أحكامه. وبعد أن يختم بالمفعول معه يعقبه بالاستثناء الذي أجراه عليه بعده. ونجد الحال الذي حكمه النصب ولكنه يأتي مفرداً وجملة؛ فهذا باعتبار ما سبق، وأما باعتبار ما يلحقه فهو التمييز التي يشترك معه في أحكام ذكرها النحاة في مصنفاتهم، وعند التمييز يطالعنا برزخ وحسن التخلص آخر يخرج به من النصب الذي هو علم المفعولية إلى الجر الذي هو علم الإضافة والتي هي ضمن أحكامه. فهو أي التمييز مما يتأرجح نصبه وجره ومثله المفعول لأجله ثم ما تعلق بالتمييز كالعدد صريحاً أو كناية، وقد أدرك أبو حيان تلك الحكمة وذلك التناسب فقال: "لَمَّا كَانَ الْعَدْدُ

مُفْتَقَرًا إِلَى التَّمْيِيزِ وَصَلَ بَابُهُ بِبَابِهِ." (42) ولأنه لا يتصور عدد بلا ميمز له. وأما المدح والذم والتعجب والتفضيل فإن لها أحكامًا متقاربة كالجود للأفعال، وتطابق شروط الصياغة فحسن اجتماعها في ترتيب واحد. ثم يأتي الحديث عما بين العمدة والفضلة وهي المجرورات كإب اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل، وباب إعمال المصدر وباب حروف الجر، وباب القسم وباب الإضافة، وقد رتبها ترتيبًا عجيبًا بدأ بما فيه بما جمع بين الاسمية والحدث، وهي بعض المشتقات التي تنصب إذا أشبهت الفعل، وتجر إذا أضيفت فتتمحض عندئذ اسميتها، ثم ختم بالإضافة التي هي أقوى عوامل الجر، والجر هو دليل الإضافة، وأما الحروف فهي وسائط. ثم جمع التوابع مرتبة بالذي بلا واسطة على الذي بواسطة كالنسق. وفي إعراب شبه الجمل تاه كثير من المصنفين، فأُنسب مكان لتسجيل كل ما يختص بشبه الجملة هو: "باب الظرف"، و"باب حروف الجر"، وإلى هذين البابين قبل غيرهما يتجه نظر الباحث في "شبه الجملة": حيث يجب أن يتجمع ويتركز في كل باب ما يناسبه من أحوال شبه الجملة، وأحكامه، دون الاعتماد على المتفرق في الأبواب الأخرى، لمناسبات طارئة. (43) وبعض المصنفين جعله في مصنفات في إعراب الجمل، وهو جيد ولكنه منفصل عن سياقه. ثم إن إعراب الجمل من المباحث الخاصة التي لم يجعلها المصنفون في الأبواب النحوية المعروفة.

- ثلثا: ترتيب المسائل والأحكام داخل الأبواب: وهي الفصول فيبدأ بالتعريف ثم يذكر العامل ثم الأقسام ثم الأحكام.

1- التعريفات: وقد يكون التعريف حدًا؛ تامًا كان أو ناقصًا؛ وهو تعريف الشيء بماهيته؛ بتقديم الجنس على الفصل، بشرط أن يكون جامعًا مانعًا. قال في حد الفاعل: وهو المسند إليه فعل، أو مضمّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول. (44) فذكر الجنس القريب المسند إليه فعل؛ ولم يذكر الاسم لأن الفاعل قد لا يكون اسمًا صريحًا، فتحرز من ذلك، ويجب التنويه على أن ابن مالك كان شديد الحذر في الحدود والتعريفات كثير الاستعمال للمحترزات مستقصيًا لها خوف الإيرادات والاعتراضات التي لم يسلم منها برغم ذلك. فالحذ أصعب أنواع التعريفات، والخلاف فيه كثير؛ فمن تعرّض إلى المعرفة بالحدّ مثلاً تجرّ عن الوصول إلى تمام ذلك لكثرة ما تجد من الناقدين لأنها أمر عقلي صرف. فاختصر الجهد والطريق وعرفها بالحدّ لأنه يمكن حصرها كالمعرف بآل والضمير... وكذلك عدّ كان وإنّ وكاد وأخواتها. وهذا ما يسمى الرسم وهو تعريف الشيء بخاصيته أو علاماته أو عدّه، فترى ابن مالك يفر إليه طلبًا للتيسير ودفعًا لتعقيدات المنطقيين التي أفسدت علم النحو؛ غير أنّه قد يضطر إلى الحد عند اشتداد الخلاف في تحديد الماهية ليصل إلى تمام التصور ولا سيما في الخلاف. ولكنه حتى في العديراعي الترتيب كما فعل في المعارف فقد رتبها بحسب الأعراف ليس عبثًا أو ترفًا وإنما أحوج ما تكون إليها الأحكام والمعاني. ورتب النواسخ بالعمل مقدّمًا عامل الرفع في المبتدأ على نواصبه، ثم يختم بما كان خبره جملة ككاد وأخواتها؛ ويختم بظن لأنها تعمل النصب فيما أصله مبتدأ وخبر، وقد صرح بهذا التعليل في الترتيب فقال: "وأخر بابها لأن جزأي الإسناد فيه مستويان في النصب، كما هما في باب الابتداء مستويان في الرفع، فجعلنا طرفين في الترتيب، واكتنفا بكان وإنّ، لأن أحد الجزأين فيها مرفوع والآخر منصوب فلم يفتقرا. (45) فجعل الرفع والنصب طرفين، وما ترجح فيه الرفع والنصب بينهما.

ومنها تسبيق العلامات على الأقسام؛ فعلاقة الشيء ما يدل عليه وهي من ضمن ماهيته أيضًا، ويتقضي الترتيب المنطقي بأنّها تسبق الأقسام، فإذا تم إدراك الشيء تيسر بعد ذلك معرفة أقسامه. ومثال ذلك بعد أن كلّ ما يحتاج إليه من علامة الفعل شرع في بيان أقسامه الأولية التي ترتب عليها معرفة ما هو منها مبني وما هو منها معرب، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة. وجعل الماضي أولًا في الذكر، والأمر ثانيًا مراعيًا الترتيب الزمني. ومنها تسبيق القسم على القسم في الرتبة؛ والفرق بينهما أنّ القسم من داخل الشيء والقسم خارج عنه مباين له؛ يكون باجتماعه إليه قسمًا لشيء آخر؛ فمثلا الحرف قسم في الكلمة إذا كان للمبنى قسم في الكلام لها إذا كان للمعنى، لأن الكلام اسم وفعل وحرف.

2- الإعراب: وهو حكم أي نسبة بين العامل ومعموله في التركيب الإسنادي، ولا يكون إلا بعد التعريف بإدراك

المتصور، إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والإعراب لا يكون إلا بعامل فلزم ذكره، فبعد تعريف المبتدأ ذكر ابن مالك عامله فقال: "وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر".⁽⁴⁶⁾ أي أنَّ الابتداء هو عامل رفع المبتدأ وهو عامل معنوي، والمبتدأ هو عامل رفع الخبر على المشهور، فذكر الأثر يستدعي ذكر المؤثر وهو العامل؛ فلزم التعرض إليه بعده لا قبله لأن العبرة بالمعمول وحركته ضمن علم النحو، وأما العامل فيأتي تبعاً.

3- تقديم الأصل على الفرع: بذكر القانون الكلي في بداية الباب، فيقدم المفرد على المثنى والجمع، والمفرد غير المضاف على المضاف وشبيهه. ويقدم المجرد على المقترن، وهلم جرا. وهذا الأمر وهو "تقديم الأصول على الفروع، لأنَّ الأصول تمتاز عن فروعها ببساطتها لفظاً ومعنى؛ إذ إنَّ الفرع هو الأصل مع زيادة إيجابية أو سلبية".⁽⁴⁷⁾ وهذا الذي استقر في ذهن ابن مالك وعقله، فكان جلياً في تطبيقه، وعليه أسس القواعد في نفوس طلابه. ومن ذلك تقديم الاسم على الفعل: يرى ابن مالك رأي البصريين في أنَّ الاسم هو مصدر الاشتقاق «وهو أصل الفعل لا فرعه خلافاً للكوفيين»⁽⁴⁸⁾ وقدم الاسم على الفعل والحرف لأنه أصل وهما فرعان، إذ هو لا يحتاج إليهما في تأليف الكلام وهما مفتقران إليه.

ومنه تقديم الأصلي على النيابي: في علامات الإعراب فالرفع علامته الأصلية الضمة، والنصب علامته الفتحة والجر علامته الكسرة والجزم علامته السكون، وعند النياية يقدم نياية حركة عن حركة على نياية حرف عن حركة؛ كتقديم الكسرة في جمع المؤنث السالم، والفتحة في الممنوع من الصرف، وعللها ناظر الجيش بأنها الأقرب إلى الأصل.⁽⁴⁹⁾ ثم يختم الباب بالحذف لأنه سلب، وقد يدخل عامل زائد فيعمل في اللفظ دون المحل، ويكثر ذلك في الجر كدخول "رب" على المبتدأ، والباء على خبر ما النافية وليس، وبه سهت في الحال كقوله في إعرابها: "وحقه النصب، وقد يجزى بباء زائدة".⁽⁵⁰⁾ مع بقاء المحل.

4- الإجمال ثم التفصيل: وهي طريقة المصنفين في هذا العصر؛ حيث يعرض المسألة مجملة؛ ليقف عليها القارئ، ثم يشرح في التفاصيل والمناقشة، وهذه هي الطريقة المثلى للفهم والتحصيل، بجمع المسألة وضبطها من المصنف بناءً ومن الطالب حفظاً وتقييداً، ثم يكون التفصيل بعد ذلك. والتفصيل يحمل التطبيق والشواهد والتعليل. ومثال ذلك ما جاء في باب المضمر؛ فلما ذكر المعارف مجملة شرع في إيرادها مفصلة، ليتسنى له الشرح بعد ضبطها في العقل مرتبة مع إدراك علة ذلك الترتيب. وذكر في باب تعدي الفعل ولوزمه بأنه قد أشار من قبل إلى التعدي في باب ظن على سبيل الإجمال ثم فصل بما يحتاج إليه الباب ويحتمله المقال؛ فقال: "وقد أشرت إلى ذلك من قبل هذا مجملاً ثم أشرت إليه الآن مفصلاً".⁽⁵¹⁾ ويسبق الجمل على المفصل أيضاً لتجنب التحويل المورث للسأم باختلاط التفرعات قبل تمام التصور. والمنطق يقتضي تقديم "الكلي" ثم ذكر أقسامه، وبعد ذلك يشرح في تقسيم ما يقابله وهو "الجزئي".

5- الفراغ والشروع: وقد يعبر عنها بقوله: "انتهى" وتكون للمراجعة ولربط الفكرة بما يناسبها مما قبلها حتى يبقى على حبل الأفكار متصلاً؛ ولا سيما عند اختلاف المجالس. فلما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في بيان ما وضع له على سبيل الإجمال⁽⁵²⁾ لأنَّ العلامات سابقة على الوظيفة عقلاً، ومثال ذلك قوله: لما فرغ من تبين مواقع نصب الاسم وتبيين موجبات نصبه شرع في تبين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء.⁽⁵³⁾ فموجبات النصب حكم مطلق غير التأرجح بين حكم الرفع وحكم النصب، أي بين المؤكد والمتردد. وكذلك لما فرغ من الكلام على معربات ظروف الزمان ومبنياتها المركبة شرع في بيان مبنياتها غير المركبة.⁽⁵⁴⁾ فالمعربات هي الأصل لأن الظروف أسماء، والبناء طارئ فيها لعله.

6- الخلاف والمذاهب الضعيفة: يجعل ابن مالك آخر الباب ذكر ما كان لغة غير مطردة أي في النثر، ثم يذكر الضرورة وهي خاصة بالشعر؛ ثم يشير إلى المذاهب الضعيفة بصيغة التمریض أو المبني للمجهول أو "قد" التي للتقليل مع الفعل المضارع، متفادياً حشو الأذهان بما لا يكون في أهمية المطرد الشائع والمجمع عليه. وقد يذكر بعض أحكام أم الباب؛ مثل كان وزيادتها وحذفها. وقد يختم بأحكام تخص بها. ويرتب ذكر الأقوال بذكر القدامى من أمثال أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وصولاً إلى الخليل وسيبويه، أو يذكر مذهب البصريين أو الكوفيين كالفرء، وقد كان محتفياً بآراء الأفش الأوسط، ثم يذكر المتأخرين من أمثال الزمخشري والشلوين وابن عصفور، ثم يخرج برأيه في ختام المبحث.

نسأ الله تعالى في عمر ابن مالك؛ فقتضى معظمه في التدريس والتأليف يناقش وينتقح ويهذب ويستدرك، وحاز بذلك ملكة عظيمة صقلت فكره النحوي وجعلته أكثر تنظيماً وإبداعاً، وأتى بجديد لم يُفتح فيه على من تقدمه؛ وكان مؤمناً بهذه الفكرة التي ذكر فيها كلاماً صار مضرب مثل عند من جاء بعده ممن يصبون نحو التجديد والتيسير فقال: "وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين." فمنها انطلق نحو التيسير؛ وكانت ذخيرته في التنظيم دليلاً على علو كعبه والإقبال عليه.

أولاً: أبرز النتائج:

- 1- لم تكن عناية النحاة مقتصرة على المادة العلمية دون الاهتمام بالمنهج، فقد كان العمل على هذا الأخير جاداً وشاقاً في الآن نفسه، ويتضح من مصنفات النحوي الواحد - من أمثال ابن مالك - مدى السعي في بلوغ الأفضل. وقد رأينا نتائج ذلك واقعاً عملياً تمتعت به عقول الدارسين تيسيراً وتقريباً.
- 2- يعد ابن مالك بحق أحد المجددين في طريقة الترتيب سواء أكان ذلك في التبويب، أو الفصول، أو المسائل تأصيلاً وتقريباً، أو إجمالاً وتفصيلاً.
- 3- رغم مرور أكثر من ثمانية قرون على وفاة ابن مالك إلا أننا ما نزال نرى تنظيمه وطريقة ترتيبه مستعملة إلى اليوم من أبواب هذا الفن، بل إنهم قد دعوا إلى ذلك صراحة، فهو صاحب أكثر المناهج تعميراً في تاريخ النحو.

ثانياً: التوصيات:

- 1- السعي إلى التجديد في تراث ابن مالك بإعمال الفكر بما يلائم العصر ولا يزرى بالإرث النحوي الضخم.
- 2- التركيز على إصلاح المنهج وإيجاد وسائل بديلة تراعي عقول الطلبة والتلاميذ في مدارسنا وجامعاتنا.
- 3- مراعاة مزاج الطلبة وتفاوت مستوياتهم وحالاتهم النفسية مما يجب أن يهتم به المعلم غاية الاهتمام.
- 4- إخراج كتاب شرح التسهيل إلى الناس دراسة وشرحا، فهو أرقى ما وصل إليه عقل ابن مالك.

- قائمة الإحالات:

- (1) ينظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان للبيهقي (ت 726هـ) (345/1)، وتاريخ الإسلام للذهبي (ت 748هـ) (249/15)، والوافي بالوفيات للصفدي (ت 764هـ) (359/3)، وفوات الوفيات لابن شاکر (ت 764هـ) (477/2)، والبدایة والنهاية لابن كثير (ت 774هـ) (267/13)، وتعليق الفرائد للدمامي (ت 827هـ) (25-33/1)، وطبقات القراء لابن الجزري (ت 833هـ) (180/2)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت 874هـ) (255/5)، وبغية الوعاة للسيوطي (ت 911هـ) (130/1)، وفتح الطيب للمقري (ت 1041هـ) (441/2)، والأعلام للزركلي (ت 1396هـ) (111/7)، ومعجم المؤلفين لغفر كحالة (ت 1408هـ) (324/10). ومن الدارسين الذين حققوا في ترجمته: محمد كامل بركات في أول كتاب: التسهيل. وعبد المنعم هريدي في مقدمة: شرح الكافية الشافية، وعدنان عبد الرحمن في مقدمة: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت. وسعد الغامدي في مقدمة: إكمال الإعلام بمثلث الكلام. وحاتم الزمان في مقدمة: الاعتماد في نظائر الطاء والصاد، والعيوني في تحقيق الألفية، وفي بحثه: "تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي".
- (2) ضبطها الفيروز آبادي في «القاموس» بقوله: "حِجَانٌ كشَادٌ بلدةٌ بالأندلس، منها: ابن مالك وأبو حِجَانٍ إماماً العربية". وياقوت الحموي قال: "حِجَانٌ مدينةٌ لها كورةٌ واسعةٌ بالأندلس تقع شرقي قرطبة". ينظر: معجم البلدان، ص: 185.
- (3) للدمامي: تعليق الفرائد، (25/1)، بتصرف.
- (4) ابن الجزري: طبقات القراء، (114/1)، بتصرف.
- (5) ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مقدمة المحقق، ص: 45.
- (6) الصفدي: الوافي بالوفيات، (5/268).
- (7) أبو حيان: التذيل والتكميل، (6/1).
- (8) الفيروز آبادي: البلغة، ص: 270.
- (9) ينظر: الرازي: مختار الصحاح، (ر ت ب)، ص: 122.
- (10) ينظر: الجرجاني: التعريفات، ص: 55.
- (11) للدمامي: تعليق الفرائد، (48/1).
- (12) الجزولية: واسمها القانون للجزولي (ت 607هـ)، قال ابن الشعار (ت 654هـ): في: فلائد الجمان، (279/4): "المَقْدَمَةُ الجزولية المشهورة في علم الإعزاب التي سارت وانتشرت في الآفاق، واستجادها أهل هذا الشأن، وشهدوا لمصنفها بالبريز والسبق على أبناء جنسه، واستخاروها على مُصَنَّفَاتِ القَدَامَى مِنَ النَحْوِ، وكُتِبَ بِهَا النَسْخُ لِكُونِهَا فَرِيدَةً فِي مَعْنَاهَا." وكانت تُدرّس إلى جانب: «الجل»، و«الإيضاح»، و«الكتاب».
- (13) الفطحي: إنباء الرواة، (359/1).
- (14) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، (154/1).

- (15) ابن مالك: سبك المنظوم وفك المختوم، ص: 59.
- (16) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، (75/1).
- (17) نفسه.
- (18) ينظر: الكفوي: الكليات، ص: 249.
- (19) نفسه، ص: 89.
- (20) الدماميني: تعليق الفرائد، (48/1).
- (21) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 81. بتصرف.
- (22) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص: 64.
- (23) ابن جني: المنصف، ص: 01، بتصرف يسير.
- (24) ابن السراج: الأصول، (6/1).
- (25) ينظر: غلام قدوري الحمد: مناهج التأليف النحوي عرض ومناقشة، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ص: 45-46، بتصرف.
- (26) السيوطي: هج الواع، (47/1).
- (27) ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص: 01.
- (28) الدماميني: تعليق الفرائد، (47/1).
- (29) ينظر: العوفي: منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية، مجلة جامعة طيبة، السنة الخامسة، العدد: 11، ص: 123.
- (30) للشاطي: المقاصد الشافية، (135/1).
- (31) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، (33/1).
- (32) عبد العظيم فتحي: النحو العربي عند أبي إسحاق الزجاج مرتباً على أبواب ألفية ابن مالك، ص: 05. بتصرف.
- (33) عباس حسن: النحو الوافي، (11/1).
- (34) علي أبو المكارم، النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري، مجلة معهد اللغة العربية، ص: 121.
- (35) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 08. وبعدها: "أو تغيير مصطلحاته بابتكار مصطلحات جديدة لبعض أبوابه ومسائله، أو إعادة استخدام المأثور من هذه المصطلحات على نحو يغير ما هو ثابت في التراث النحوي، أو غير ذلك من صور التبسيط وأشكاله".
- (36) لفاكي: شرح كتاب الحدود في النحو، ص: 53-54.
- (37) ابن عصفور: المقرب، ص: 45.
- (38) ينظر: ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص: 3.
- (39) أبو حيان: التذيل والتكميل، (102/2).
- (40) ينظر: شرح الكافية الشافية، (154/1)، وشرح التسهيل، (115/1).
- (41) أبو حيان: التذيل والتكميل، (173/6).
- (42) ينظر: شرح التسهيل، (392/2)، وتمهيد القواعد، (2399/5). وشفاء العليل، (156/3).
- (43) عباس حسن: النحو الوافي، (445/2).
- (44) ابن مالك: شرح التسهيل، (105/2).
- (45) نفسه، (72/2).
- (46) نفسه، (267/1).
- (47) عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص: 223.
- (48) ابن مالك: شرح التسهيل، (178/2).
- (49) ينظر: تمهيد القواعد، (247/1).
- (50) ابن مالك: شرح التسهيل، (321/2).
- (51) نفسه، (151/2).
- (52) نفسه، (13/1).
- (53) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، (447/1).
- (54) ابن مالك: شرح التسهيل، (206/2).

- قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- 1- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، أثر الدين الأندلسي (ت 745هـ):
 - البحر المحيط في التفسير، تخ: صدقي محمد حمي، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
 - التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تخ: د. حسن هندواي، دار القلم، دمشق، 1445هـ.

- 2- أبو المكارم، علي (ت 1436هـ): **أصول التفكير النحوي**، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.
- 3- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين أبو الخير (ت 833هـ): **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ برجستراسر.
- 4- ابن جني، أبو عثمان (ت 392هـ): **المنصف**، شرح كتاب **النصريف لأبي عثمان المازني**، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، في ذي الحجة سنة 1373هـ - 1954م.
- 5- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت 316هـ): **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- 6- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ): **المقرب**، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ - 1971م.
- 7- ابن مالك، محمد بن محمد جمال الدين (ت 672هـ):
 - **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1967م.
 - **شرح تسهيل الفوائد**: تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م.
 - **شرح الكافية الشافية**، تح: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ - 1982 م.
 - **سبك المنظوم وفك المختوم**، حققه وقدم له وعلق عليه: عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 8- الجرجاني، بن محمد بن علي الزين (ت 816هـ): **التعريفات**، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1403هـ - 1983م.
- 9- الحاج صالح، عبد الرحمن: **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، موف للنشر، الجزائر، 2006م.
- 10- حسن، عباس (ت 1398هـ): **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط15.
- 11- **الديلماني**، محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومي القرشي، بدر الدين (ت 827 هـ): **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بدون ناشر، ط1، 1403 هـ - 1983م.
- 12- **الذهبي**، محمد بن أحمد بن عثمان بن قلائذ شمس الدين أبو عبد الله (ت 748هـ): **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.
- 13- **الزّازي**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر زين الدين (ت 666هـ): **مختار الصحاح**، تح: أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1423هـ - 2002م.
- 14- **السلسلي**، محمد بن عيسى؛ أبو عبد الله (ت 770هـ): **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، دراسة وتحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ - 1986م.
- 15- **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت 911هـ):
 - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
 - **معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- 16- **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1424هـ - 2004 م.
- 17- **الشاطبي**، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق، الأصولي (ت 790هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، الجزء الأول، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1428هـ - 2008 م.
- 18- **الصفدي**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت 764هـ): **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ - 2000م.
- 19- **ضيف**، أحمد شوقي عبد السلام (ت 1426هـ): **المنارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- 20- **عمر**، أحمد مختار: **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، ط8، 2003م.
- 21- **الفاكهي**، عبد الله بن أحمد النحوي المكي، جلال الدين (ت 972هـ): **شرح كتاب الحدود في النحو**، تح: المتولي رمضان، وأحمد الديمري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993م.
- 22- **فتحي**، عبد العظيم: **النحو العربي عند أبي إسحاق الزجاج مرتباً على أبواب ألفية ابن مالك**، دار طيبة للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007م.
- 23- **الفيروزآبادي**، محمد بن يعقوب، مجد الدين (ت 817هـ):
 - **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ - 2000م.
 - **القاموس المحيط**، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقشوسي، بيروت- لبنان،

- ط 8، 1426 هـ - 2005 م.
- 23- القنطلي، علي بن يوسف جمال الدين، أبو الحسن، (ت 646 هـ): **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1982 م.
- 24- الكنتي: محمد بن شاعر، صلاح الدين (ت 764 هـ): **فوات الوفيات**، تخ: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط1.
- 25- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القرمي الحنفي، أبو البقاء (ت 1094 هـ): **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تخ: عدنان درويش، ونجد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- 26- المقري، أحمد بن محمد التلمساني شهاب الدين (ت 1041 هـ): **فتح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تخ: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان.
- 27- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، محب الدين (ت 778 هـ): **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1428 هـ.
- المقالات:
- 1- علي أبو المكارم: **النحو التعليمي حتى منتصف القرن التاسع الهجري**، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى مكة المكرمة، العدد الثاني، 1404 هـ - 1984 م.
- 2- غالم قدوري الحمد: **مناهج التأليف النحوي عرض ومناقشة**، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، السنة الحادية عشرة، العدد الرابع والأربعون، ذو القعدة 1424 هـ - ديسمبر 2003 م.
- 3- أحمد العوفي: **منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الألفية**، مجلة جامعة طيبة، السنة الخامسة، العدد: 11، 1437 هـ.